

قسم العلوم المالية والمحاسبة	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة العربي بن مهيدى - أم البوقي
أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد	مقياس: محاسبة الشركات المعمقة 02	السنة أولى ماستر: محاسبة وتدقيق
في فبراير 2024 إلى جوان 2024م	السادسي: الثاني	السنة الجامعية: 2023 / 2024م

المحاضرة الثالثة: الرقابة والفائدة في مجمع الشركات

1. **الرقابة والفائدة في المجمع:** لكي يكون هناك مجمع من الأساس يجب أن يتم حصر شركات التابعة المعنية بالمجمع، ويتحقق ذلك بالرجوع إلى معدلات الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على فروعها، حيث تعتبر الشركة الأم الشركة الموحدة وشركة التابعة الموحدة، وهذا ما سنبرزه فيما يلي

1.1. الرقابة في المجمع:

1.1.1. مفهوم الرقابة:

تعرف الرقابة بأنها: "معدل حقوق التصويت التي تمتلكها الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر في شركات التابعة لها والخاضعة للرقابة المطلقة، وتعتبر نسبة الرقابة هام لتحديد نوع الرقابة التي تخضع لها الشركات التابعة وطريقة التوحيد المعتمدة".

كما تعرف بأنها: "القدرة على التحكم وتوجيه السياسات المالية والتشغيلية لنشاط اقتصادي من أجل الحصول على منافع منه

وبالتالي فالرقابة متعلقة بحقوق التصويت المرتبطة بالتحكم والتسيير في المجمع ككل.

2. أنواع الرقابة: تنقسم أنواع الرقابة إلى ما يلي:

1.2.1. الرقابة الشاملة (القانونية):

يكون هذا النوع من الرقابة عندما تقوم الشركة الأم بحيازة أغلبية حقوق التصويت، أي لديها أكثر من 50%، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشركات التابعة، وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات بكل حرية.

بالرجوع إلى القانون التجاري الجزائري، "تعد الشركة مراقبة لشركة أخرى، عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأس المال، يخول لها أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة". وبالتالي فالرقابة القانونية هي حصول الشركة الأم على أغلبية الأصوات وحدها.

1.2.2.1. الرقابة الشاملة بشرط: يتفرع هذا النوع من الرقابة إلى نوعين، وهما:

• **الرقابة الشاملة فعليا:** يعرفها القانون التجاري الجزائري بأنها: "عندما تمتلك شركة بصفة مباشرة أو غير أو غير مباشرة جزءا يتجاوز 40% من حقوق التصويت، ولا يجوز لأي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة وغير مباشرة امتلاك جزءا أكثر من جزئها، وهذا ما يمكنها من التحكم بموجب حقوق التصويت التي تملكتها في الجمعيات العامة لهذه الشركة".

وبالتالي فهذا النوع من الرقابة مرتبط باكتساب الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت دون امتلاكها هذا أكثر من نصف هذه الحقوق.

2.2.2.1 رقابة شاملة تعاقدية: تتحقق هذه الرقابة عندما تمتلك الشركة الأم أغلبية حقوق التصويت، وهذا بموجب عقد، على أن لا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة.

كما تطرق النظام المحاسبي المالي لهذا النوع من الرقابة، بأنها تتحقق عندما تسيطر الشركة الأم على أغلبية الأصوات وبالتالي تفوق 50% بموجب عقد، وبالتالي فإن الشركة الأم تكون قادرة على التحكم في التسيير بموجب اتفاقية.

رغم أن المشرع الجزائري قد نسب سيطرة الشركة الأم على الشركات التابعة في هذا النوع من الرقابة، إلا أن مبدأ الرقابة الشاملة بشروط يعتمد على الاتفاق على توفر أغلبية حقوق التصويت للشركة الأم.

3.2.1. الرقابة المشتركة:

هذا النوع من الرقابة يمثل في "قسمة رقابة شركة تابعة ما، تكون مستغلة بالاشتراك من طرف عدد محدود من المساهمين أو الشركاء، حيث تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية باتفاق أغلبية المساهمين دون سيطرة أحد على الآخر وبالتالي فالرقابة المشتركة قائمة على التسيير بالإجماع في المشروع المشترك (الشركة التابعة).

4.2.1. التأثير البارز (L'influence notable):

يعتبر تحكم الشركة الأم (المستثمر في هذه الحالة) لما نسبته 20% إلى 50% من حقوق التصويت في الشركة الزميلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مؤشر على وجود التأثير البارز.

3.1. ملاحظة: نسبة المراقبة تمثل نسبة حقوق التصويت التي تملكها الشركة الأم لدى الشركات التابعة.

4.1. احتساب نسبة المراقبة:

بهدف احتساب نسبة المراقبة، يكفي جمع نسب المراقبة المباشرة للفرع، وكذا نسب المراقبة التي تتمتع بها مختلف الفروع المراقبة بطريقة حصرية.

أما بالنسبة لنسب المراقبة التي تتمتع بها الشركات المراقبة من خلال التأثير البارز أو المراقبة المشتركة فلا تؤخذ بعين الاعتبار (ويطلق عليه انقطاع في سلسلة المراقبة).

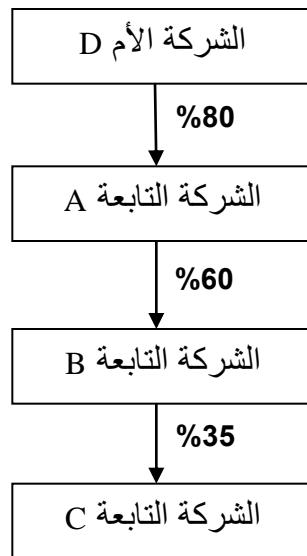
5.1. ملاحظة

- نسبة المراقبة تسمح بتحديد هل المؤسسة تدخل في مجال التجميع وما هي طريقة التجميع الواجب تطبيقها؛

- نسبة الفائدة تسمح بتحديد حقوق الأغلبية والأقلية.

6.1. المثال 1: ليكن الهيكل التنظيمي للشركة الأم D:

- حدد نسبة المراقبة، وكذا نسبة الفائدة للشركة الأم D على باقي الفروع:



7.1. حل المثال 1:

1.7.1. نسبة المراقبة:

- D تراقب A بنسبة 80% بطريقة مباشرة؛
- D تراقب B بنسبة 60% بطريقة غير مباشرة؛
- D تطبق من خلال A تأثير بارز على C بنسبة 35%؛

2.7.1. نسبة الفائدة للشركة D في:

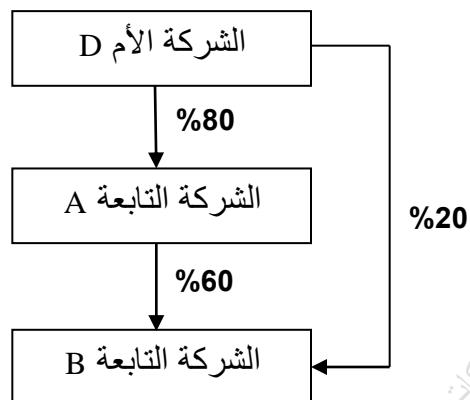
$$\% 80 = A -$$

$$\% 48 = (\% 60 * \% 80) = B -$$

$$\% 16,8 = (\% 30 * \% 60 * \% 80) = C -$$

8. المثال 2:

- ليكن الهيكل التنظيمي للشركة D كما يلي:
- حدد نسبة المراقبة وكذا نسبة الفائدة للشركة D على الشركة B؟



9. حل المثال 2:

9.1. نسبة المراقبة للشركة D في الشركة B تساوي إلى:

- نسبة المراقبة المباشرة = 20%;
- نسبة المراقبة غير المباشرة = 60%;
- المجموع = 80%.

9.2. نسبة الفائدة للشركة D في الشركة B تساوي إلى:

- نسبة الفائدة المباشرة = 20%;
- نسبة الفائدة غير المباشرة = $(80\% \times 60\%) = 48\%$;
- المجموع = 68%.

كما يمكن وضع الجدول التالي:

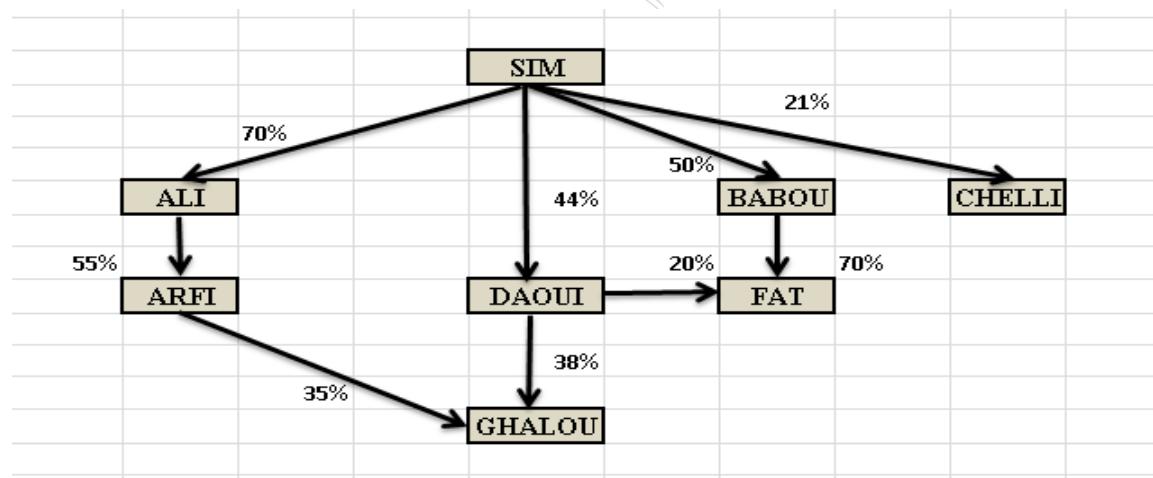
الجدول 01: العلاقة بين طبيعة المراقبة، نسبة المراقبة وطريقة التجميع

طريقة التجميع	نسبة المراقبة	طبيعة المراقبة
التجميع الكلي	أكثر من 50 %	المراقبة الحصرية
التجميع النسبي	%50/%50	المراقبة المشتركة
طريقة التكافؤ	من 20 % إلى 50 %	التأثير البارز
لا يوجد التجميع	أقل من 20 %	

10.1. المثال 3

ليكن الهيكل التنظيمي للشركة SIM

- حدد مجال التوحيد للشركة SIM من خلال تحديد نسبة المراقبة، وكذا نسبة الفائدة على باقي الفروع، مع تحديد طريقة التجميع المتتبعة في كل مرة:



11.1. تذكير:

11.1.1. طبيعة المراقبة: يمكن الفصل في إطار طبيعة المراقبة ما بين:

- 1.1.1.1. **المراقبة الحصرية (Le contrôle exclusif):** المراقبة الحصرية من طرف الشركة تنتج عندما تملك الشركة الأم بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لأغلبية حقوق التصويت*(أكثر من 50%) للشركة، أو:

- امتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت بموجب اتفاقية مع المساهمين الآخرين؛
- التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لشركة أخرى بموجب تشريع أو اتفاقية؛

- تعيين وإنهاء خدمات معظم أعضاء مجلس الإدارة؛
- اكتساح معظم الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة.

2.1.11.1 المراقبة المشتركة (Le contrôle conjoint)

المراقبة المشتركة هي تقاسم مراقبة شركة مستقلة بصفة مشتركة من طرف عدد محدود من الشركاء أو المساهمين، وأن القرارات تتخذ بموافقتهم.

عن أستاذ المقياس:
الدكتور صراوي مراد